

السودان

يوصل الرئيس عمر البشير حكم السودان بقبضة من حديد لمدة ناهزت ٢٦ عاماً. واستمرت السلطات الحاكمة في استخدام أساليب وتشريعات قمعية لإسكات المعارضة السياسية وتضييق الخناق على المجتمع المدني. يمنح قانون الأمن الوطني الصادر عام ٢٠١٠ جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحيات واسعة النطاق لاعتقال الأفراد واحتجازهم لمدة قد تصل إلى أربعة أشهر ونصف الشهر دون أي رقابة قضائية. وقد احتُجز المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان المعتقلون في معظم الأحيان في أماكن احتجاز تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني التي تقع خارج نطاق اختصاص قوانين السجون ولوائحها، حيث عانوا أيضاً ضرباً من سوء المعاملة والتعذيب. وبلغت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في مناطق النزاع الأهلي في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مستويات مروعة، حيث شنت الحكومة السودانية قصفاً جويّاً عشوائياً استهدف المدنيين والممتلكات المدنية - وشمل القرى والمرافق الصحية والمدارس ودور العبادة- ما أفضى إلى حركة نزوح قسري ضخمة وواسعة النطاق. ويتعرض المدنيون في الأغلب الأعم لحملات اعتقال تعسفي وللحبس

الانفرادي والتعذيب والعنف الجنسي وغير ذلك من صنوف سوء المعاملة، في خضم عرقلة متعمدة للمساعدات الإنسانية على يد السلطات. واستمر نظام البشير في تحدي لوائح الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحقها فيما يتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في دارفور، حيث استمر القصف العشوائي في استهداف المدن والقرى في حين شنت الميليشيات القبلية الموالية للنظام هجمات وحشية وارتكبت مجازر ضد المدنيين.

الانتخابات العامة:

كانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أُجريت عام ٢٠١٥ أول انتخابات من نوعها تُعقد بعد انفصال الجنوب وتأسيس جمهورية جنوب السودان^١. وقد وُجّهت انتقادات كثيرة للانتخابات بالمقارنة مع نظيرتها لعام ٢٠١٠ والتي اتسمت بالتنافسية إلى حد ما -رغم افتقارها للنزاهة والحرية^٢. قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات وانضمت إليها بعض منظمات المجتمع المدني. وقد حثت حملة "ارحل" التي نظمتها المعارضة الشعب السوداني على عدم التصويت، كما خرجت مظاهرات احتجاجية بقيادة أحزاب المعارضة للتديد بالتشديدات والقيود المفروضة عليها وعلى حرية الصحافة السودانية، وعلى النزاعات الدائرة في دارفور وجنوب كردفان ومنطقة النيل الأزرق^٣.

١- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ١٩٩٦ (لسنة ٢٠١١) المعتمد من مجلس الأمن إبان اجتماعه رقم ٦٥٧٦ في ٨ يوليو ٢٠١١، القرار (2011) S/RES/1996،

http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/past/unmis/documents/sres1996_2011.pdf

٢ - معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، "الانتخابات في أفريقيا: نصف الكوب الممتلئ أم الفارغ؟"، كريستينا باريوس، Issue Alert 29, June 2015،

< http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Alert_29_Africa_elections.pdf>

٣- صحيفة الجارديان، "انتخابات السودان لن تحقق نتائج إيجابية على الأرض" جيمس كوبنول، ١٣ أبريل ٢٠١٥،

<<http://www.theguardian.com/global-development/2015/apr/13/sudan-election-omar-al-bashir-opposition-boycott>>

ووعد البشير في يناير من عام ٢٠١٤ بإجراء حوار وطني شامل، وذلك في أعقاب عدم معالجة نتائج اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ واستقلال جنوب السودان عام ٢٠١١ فضلاً عن الاحتجاجات الضخمة التي اندلعت في سبتمبر عام ٢٠١٣ في الخرطوم ومدن أخرى في جميع أنحاء البلاد وقوبلت بقمع عنيف، ثم تلتها حملة عسكرية باهظة الكلفة وغير ناجحة لم تحظ بأي شعبية في جنوب كردفان^٤. ومع ذلك، أُلقي القبض على العديد من قادة المعارضة وتكثفت الإجراءات القمعية الصارمة ضد الصحافة؛ ولم يُجر الحوار الوطني على الإطلاق في الواقع. ودفع هذا الوضع المعارضة إلى التشكيك في إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل تلك الظروف^٥.

وقد تأكدت هذه المخاوف مجدداً في البيان الذي ألقته مسؤولة الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني نيابة عن الدول الأعضاء الثمانية والعشرين في الاتحاد الأوروبي، حيث ذكرت ما يلي: "في ظل تجاهل الحوار، واستبعاد الجماعات المعارضة وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية، لا يمكن للانتخابات القادمة أن تفرز نتيجة تتمتع بالمصداقية والشرعية في جميع أنحاء البلاد"^٦.

ووفقاً لما أوردته المفوضية القومية للانتخابات في السودان، فإن ما يقرب من ٦ ملايين ناخب من أصل ١٣ مليون ناخب مسجل شاركوا في الانتخابات بنسبة بلغت ٦٤.٤%^٧. ومع ذلك، ذكرت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات السودانية^٨ أن "إقبال الناخبين على مراكز الاقتراع كان ضعيفاً بشكل عام" طوال أيام التصويت في كل من المناطق الريفية

٤- مجموعة الأزمات الدولية، السودان: آفاق "الحوار الوطني"، ١١ مارس ٢٠١٥،

<<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/b108-sudan-the-prospects-for-national-dialogue.aspx>>

٥- الجارديان، "انتخابات السودان لن تحقق نتائج إيجابية على الأرض".

٦- بيان الممثلة العليا لشؤون الأمن والسياسة الخارجية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن عدم توفر مناخ موافق للانتخابات المرقبة في السودان، فريديريكا موغيريني، بروكسيل، ٩ أبريل ٢٠١٤.

http://www.eeas.europa.eu/delegations/sudan/documents/press_corner/2015/20150409_en.pdf

٧- اللجنة القومية للانتخابات، "إعلان نتائج وإحصائيات الانتخابات العامة"، أبريل ٢٠١٥

pdf.2015.04/nec.org.sd/wp-content/uploads/2015/04

٨- الاتحاد الأفريقي، التقرير المبدئي لبعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات العامة التي أجريت في جمهورية السودان في أبريل ٢٠١٥، ١٣ أبريل ٢٠١٥.

والحضرية. وأضاف التقرير أيضاً أن "معظم مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو الاتحاد الأفريقي كانت بها طوابير قصيرة"، وعزا انخفاض نسبة الإقبال إلى مقاطعة بعض أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني لها.

وأشارت بعض المصادر إلى أن انخفاض نسبة المشاركة في التصويت ليس مرتبطاً بحملة المقاطعة التي أطلقتها المعارضة، بل ترجع بالأحرى أن المواطنين آثروا عدم المشاركة السلبية لأنهم لا يرون أن العملية الانتخابية تعالج مشاكلهم أو تخدم مصالحهم، ما يؤكد أن تلك الانتخابات "كانت لصالح جانب واحد"^٩. وسيطر حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي يرأسه البشير على ٩٠% من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٥٠ مقعداً قبل فوزه الساحق في انتخابات أبريل ٢٠١٥ بنسبة ٩٤%^{١٠}.

الحرية الإعلامية:

رغم أن الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ يعترف بحرية الصحافة، فقد استمرت السلطات في إخضاع وسائل الإعلام للرقابة من خلال مصادرة الصحف واستهداف الصحفيين. ومارس المجلس القومي للصحافة المعين من الحكومة نشاطه منذ عام ٢٠٠٩ في ظل قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، حيث تمثلت مهمته في "الإشراف على الأداء العام للمؤسسات والشركات الصحفية"^{١١}، واستمر من ثم في تقييد حرية التعبير والصحافة.

وكتف أعضاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني مداماتهم^{١٢} لمؤسسات النشر والطباعة وقاموا بمصادرة النسخ المطبوعة من الصحف التي اعتُبرت مخالفة لقانون الصحافة والمطبوعات الصحفية. وأصدر جهاز الأمن والمخابرات الوطني تعليمات للمحررين

٩- الجارديان، "انتخابات السودان لن تؤدي إلى نتائج إيجابية على الأرض".

١٠- المعهد الديمقراطي الأفريقي، عمر البشير يحظى بسلطات غير محدودة في ظل دستور السودان <<http://www.african-di.org/omar-al-bashir-sudans-almighty-constitution/>>

١١- المادة ٨ الفقرة (أ) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لسنة ٢٠٠٩،

<http://moj.gov.sd/content/lawsv4/12b/6.htm>

١٢- مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، "النضال المرير للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في سياق الانتخابات في السودان وإثيوبيا وبوروندي وأوغندا"، سبتمبر ٢٠١٥.

والمؤسسات الإعلامية بعدم تخطي بعض "الخطوط الحمراء" في تغطيتهم لمواضيع معينة، ومن ذلك عدم نشر أي مقالات تعكس صورة سلبية للانتخابات أو تشير إلى الإقبال المنخفض للناخبين على الاقتراع حسبما ذكرت بعض المصادر، فضلاً عن عدم توجيه انتقادات للقوات المسلحة وللسياسة الاقتصادية، والوضع في دارفور والنزاعات المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وزادت تلك الأنماط بشكل خاص قبل بضعة أشهر من إجراء الانتخابات العامة المقررة^{١٣}.

واستمر اعتقال الصحفيين وإعاقة عملهم. ففي ١٧ يناير ٢٠١٥ وجّه الوكيل الأعلى لنيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة إلى السيدة مديحة عبد الله، رئيسة تحرير جريدة الميدان، وصحفيين آخرين تهماً تتعلق "بالتآمر الجنائي" و"نشر أخبار كاذبة". ويُعتقد أن التهم جاءت على خلفية مقالات نشرتها الجريدة عن الحالة الاقتصادية التي يواجهها أهل قاوة في غرب كردفان وحرق الحكومة أشجار النخيل لإخلاء الأراضي في شمال السودان^{١٤}. واستدعى جهاز الأمن والمخابرات الوطني يوم ٢٨ يناير ٢٠١٥ السيدة ندى رمضان، وهي صحفية تعمل في صحيفة الجريدة إلى مقر الجهاز في منطقة الخرطوم ٢. وظلت في المكتب لمدة ثلاث ساعات قبل إطلاق سراحها. ولم تُستجوب أو تُعلم بسبب استدعائها، ولكن قيل لها أنها من المرجح أن تُستدعى مرة أخرى لإثبات حضورها. وفي ١١ فبراير ٢٠١٥ استدعى جهاز الأمن والمخابرات في الخرطوم السيدة إنعام آدم، وهي صحفية في جريدة الطيار، واستُجوبت عن مقال كتبتهُ ونُشر في اليوم السابق عن حاويات المواد المشعة، ثم أُطلق سراحها في اليوم نفسه^{١٥}.

١٣- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "زيادة حادة في القيود المفروضة على الإعلام قبل ٥ أسابيع من الانتخابات العامة السودانية"، ٢٦ فبراير ٢٠١٥،

<<http://www.acjps.org/sharp-increase-in-media-restrictions-5-weeks-before-sudanese-general-elections/>>

١٤- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "زيادة حادة في القيود المفروضة..."

١٥- المرجع نفسه.

القيود المفروضة على المعارضة السياسية:

واصلت السلطات فرض قيود مشددة على الأحزاب السياسية وأعضائها. ورغم الوعود التي بذلها البشير في ٦ أبريل عام ٢٠١٤ بالإفراج عن جميع "المعتقلين السياسيين" وتخفيف القيود المفروضة على المعارضة، فقد أصدر المرسوم رقم ١٥٨ في ١٥ أبريل ٢٠١٤، الذي يحظر على الأحزاب السياسية عقد اجتماعات في مقراتها دون الحصول على موافقة مسبقة ويتطلب إنفاً لعقد الاجتماعات العامة قبلها بـ ٤٨ ساعة^{١٦}.

واستمر جهاز الأمن والمخابرات الوطني في استهداف واعتقال قيادات بارزة من أحزاب المعارضة السياسية. وبينما احتُجز البعض منهم بمعزل عن العالم الخارجي وبدون أي تهمة في كثير من الأحيان، اتُهم آخرون بارتكاب جرائم جنائية خطيرة بسبب التعبير عن رأيهم ضد سياسة الحكومة. وخضع كل من المدافع البارز عن حقوق الإنسان أمين مكي مدني، وزعيم المعارضة السياسية فاروق أبو عيسى، والناشط السياسي الدكتور فرح إبراهيم العقار للاحتجاز لمدة أكثر من أربعة أشهر بعد عودتهم من أديس أبابا بعد جولة من المفاوضات السياسية^{١٧}. وقد تم احتجازهم في ديسمبر ٢٠١٤ بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ١٥ يوماً قبل أن توجه إليهم تهمة "شن حرب ضد الدولة"، وهي تهمة عقوبتها الإعدام. وقد أُطلق سراحهم في ٩ أبريل ٢٠١٥ بعد أن قرر وزير العدل تجميد القضية ضدهم عملاً بسلطاته التقديرية^{١٨}.

واعتقلت السلطات بين شهري فبراير وأبريل عشرات الأشخاص واحتجزتهم قبل الانتخابات العامة وبعدها على حد سواء^{١٩}. ففي يوم ١٢ أبريل وحده، عشية الانتخابات، أُلقي القبض على 22 شخصاً على الأقل في جميع أنحاء السودان لأسباب تتعلق بوجهات نظرهم التي

١٦- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "حظر مجلس شؤون الأحزاب السياسية في السودان الحزب الجمهوري وسط دعوات للحوار الوطني"،

<<http://www.acjps.org/sudans-political-parties-affairs-council-bans-republican-party-amidst-calls-for-national-dialogue/>>

١٧- "نداء السودان: بيان سياسي بشأن إنشاء دولة المواطنة والديمقراطية"، ٣ ديسمبر ٢٠١٤،

<<http://www.sudantribune.com/spip.php?article53263>>

١٨- فرونت لاين ديفنדרز، "الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان أمين مكي مدني"، ١٠ أبريل ٢٠١٥، <https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/28503>

١٩- هيومن رايتس ووتش، "السودان: تصاعد عمليات الاحتجاز والاعتداء بالضرب يصحب الانتخابات"، ٢٨ أبريل ٢٠١٥.

عبروا عنها صراحة بشأن الانتخابات^{٢٠}. وقد نظم طلاب جامعة الفاشر في شمال دارفور مظاهرة احتجاجية في ١٤ أبريل ٢٠١٥ دعوا فيها لمقاطعة الانتخابات الرئاسية وتغيير الحكومة. وألقت قوات الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات القبض على 20 طالباً ووجهت إليهم تهماً تتعلق بالمظاهرة. وبدا على هؤلاء الطلاب علامات الضرب المبرح وكانت ملابسهم ملطخة بالدماء في اليوم الأول من احتجازهم^{٢١}.

وألقى عناصر أمن سودانيين القبض على ١٧ شخصاً على الأقل من أعضاء أحزاب المعارضة واحتجزوهم واستجوبوهم منذ بداية شهر أغسطس. وكان معظم المعتقلين ينتمون إلى حزب المؤتمر السوداني الذي لديه جناح طلابي وشبابي ناشط ويقود تجمعات عامة حاشدة ويقوم بتنظيم بعض الفعاليات العامة. وتعرض العديد من المعتقلين حسب روايتهم للعنف ولأشكال أخرى من سوء المعاملة والانتهاكات شملت الضرب المبرح^{٢٢}.

حملة التضييق على منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان:

ازداد التضييق على المجتمع المدني عقب صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير يوم ٤ مارس ٢٠٠٩. واستمرت السلطات، بما فيها جهاز الأمن والمخابرات الوطني والهيئات الحكومية التنظيمية مثل وزارة الثقافة ولجنة الشؤون الإنسانية، في فرض قيود مشددة على عمل ومهام منظمات المجتمع المدني وأغلق عدد منها عنوة.

وداهم أعضاء جهاز الأمن والمخابرات في أم درمان بولاية الخرطوم يوم ١٨ يناير مركز محمود محمد طه الثقافي خلال مراسم إحياء ذكرى محمود محمد طه. وكان هذا اليوم قد صادف الذكرى الثلاثين لإعدام محمود محمد طه مؤسس الحزب الجمهوري في السودان، الذي

٢٠- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، " الانتخابات السودانية فترة اتسمت بالاعتقالات والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وانعدام الأمن في دارفور"، ١٧ أبريل ٢٠١٥.

٢١- منظمة العفو الدولية، "الاعتداء على حرية التعبير بشأن الانتخابات تحت رعاية الدولة" (انظر الحاشية ٢٠).

٢٢- هيومن رايتس ووتش، "موجة اعتقالات في صفوف المعارضة"، 28 أغسطس 2015،

< <https://www.hrw.org/news/2015/08/28/sudan-wave-opposition-arrests> >

كان معارضاً للأصولية الإسلامية ومسانداً للعلمانية. وأبلغ جهاز الأمن والمخابرات الوطني رئيسة المركز بأن السلطات قررت إغلاق المركز بسبب عدم تجديد وزارة الثقافة في ولاية الخرطوم ترخيصه، وبأن المركز سيتسلم إشعاراً رسمياً بإغلاق المركز قريباً. وتلقى المركز يوم ٢١ يناير ٢٠١٥ الخطاب رقم ١/٢٠١٥ من وزارة الثقافة بإلغاء تسجيله^{٢٣}.

وفي ٢٩ يناير ٢٠١٥ قام مسجل المجموعات الثقافية في وزارة الثقافة السودانية بإلغاء تسجيل اتحاد الكتاب السودانيين دون ذكر الأسباب أو الإشارة إلى التشريع ذي الصلة^{٢٤}. الجدير بالذكر أن اتحاد الكتاب السودانيين يعمل على تعزيز الحوار والبحث عن حلول للصراعات من خلال الثقافة، مع التركيز على حرية التعبير والتنوع. ويعقد الاتحاد اجتماعات للكتاب وينشر أعضاؤه أعمالهم في صورة مطبوعة أو من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني.

وقد أقدمت قوة مدججة بالسلاح من ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني على مدهامة مقر مركز "تراكس" للتدريب والتنمية البشرية بوسط الخرطوم يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥، إبان استضافته دورة تدريبية، حيث وُجّهت للمشاركين تهمة مناقشة مسألة مقاطعة الانتخابات العامة المقبلة. وقامت القوة بالتحفظ على أربعة أجهزة حواسيب محمولة وعلى الجهاز المركزي للإنترنت^{٢٥}. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على تلك الواقعة، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات المدافع

٢٣- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "قوات الأمن السودانية تدهم مركز محمود محمد طه الثقافي وتقوم بإغلاقه"، ٢٣ يناير ٢٠١٥،

<http://www.acjps.org/ar/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF/>

٢٤- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "وزارة الثقافة السودانية تأمر بحل اتحاد الكتاب السودانيين"، ٣ فبراير ٢٠١٥،

<<http://www.acjps.org/sudans-ministry-of-culture-orders-the-closure-of-the-sudanese-writers-union/>>

٢٥- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "احتجاز مدافع سوداني عن حقوق الإنسان تحت تهمة لا أساس لها وآخرين في خطر بعد المدهامة المسلحة لمركز الخرطوم للتدريب (تراكس)"، ١٨ أبريل ٢٠١٥،

<http://www.acjps.org/ar/%D8%A5%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD/>

عن حقوق الإنسان عادل بخيت الذي يعمل في مركز تراكس للتدريب في الخرطوم. وقد أطلق سراحه بكفالة بعد التحفظ عليه واحتجازه لدى الشرطة لمدة ١٧ يوماً. ولم تُسقط عنه بشكل نهائي الاتهامات الجنائية الخطيرة التي وجهت له في السابق^{٢٦}.

وتعرضت مدافعة حقوق الإنسان ساندرا كدودة للاختطاف على يد مجهولين يوم ١٢ أبريل، وهي مؤيدة لحقوق الشباب والنساء ومناصرة قوية للحقوق البيئية اشتهرت بالصراحة والجرأة. ثم عادت كدودة إلى منزلها وبها إصابات عديدة بعد مرور أربعة أيام على اختطافها عنوة. وألقت جماعات محلية لحقوق الانسان فضلاً عن أفراد أسرة كدودة اللوم لاختفائها على جهاز الأمن والمخابرات الوطني^{٢٧}. وفي يوم ٢٠ أبريل، ذهب عملاء من جهاز الأمن والمخابرات الوطني إلى منزل ساندرا واعتقلوا زميلها الدكتور جلال مصطفى محمد يوسف، وهو عضو بارز في حزب المؤتمر السوداني المعارض، حيث كان يتحدث على الهاتف مع ساندرا وقت اختطافها وأبلغ الشرطة بالحدث في اليوم التالي^{٢٨}.

انتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاع المسلح:

احتدمت العمليات القتالية وارتفعت موجة النزوح الجماعي وتفاقت أزمة الغذاء في السودان خلال عام ٢٠١٥، لا سيما في مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ويوجد حالياً ١.٧ مليون نازح داخلياً في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق^{٢٩}، وأكثر من

٢٦- فرونت لاين ديفنדרز، "السودان - الإفراج المشروط عن عادل بخيت"، 6 مايو 2015، <https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/28655>

٢٧- فرونت لاين ديفنדרز، "إصابة المدافعة عن حقوق الإنسان السودانية ساندرا كدودة أثناء اختفائها لمدة أربعة أيام"، ١٦ أبريل ٢٠١٥، <https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/28566>

٢٨- منظمة العفو الدولية، "السودان: الاعتداء على حرية التعبير" انظر الحاشية ٢٠.
٢٩- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (وكالة المعونة الأمريكية)، "السودان- حالة طوارئ معقدة"، ١٢ فبراير ٢٠١٥،

<<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/02.12.15%20-%20USAID-DCHA%20Sudan%20Complex%20Emergency%20Fact%20Sheet%20%232.pdf>>

٢.٥ مليون نازح في دارفور. وقد اتسمت النزاعات بشن هجمات مباشرة وعشوائية على أهداف مدنية، وبأعمال قتل وعنف جنسي، وبتدمير الممتلكات، وفقدان سبل العيش^{٣٠}.

وأودت الغارات الجوية والهجمات الأرضية العشوائية التي شنتها القوات الحكومية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بألاف النساء والأطفال إلى المخيمات المكتظة في دارفور وفي دولة تشاد المجاورة وإلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا. وقد قام أفراد القوات الحكومية فضلاً عن المتمردين ورجال مسلحين آخرين باغتصاب النساء والفتيات والاعتداء عليهن في ظل إفلات شبه كامل من العقاب عبر مناطق نزاع عديدة في المنطقة^{٣١}. وقد تم تسجيل حوالي ٤٠٠.٠٠٠ نازح جديد داخل البلاد في الفترة من يناير وحتى أغسطس من ٢٠١٤ 2014. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، يوجد في السودان ٦.٩ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية^{٣٢}.

دارفور:

مازال الوضع الأمني في دارفور خطيراً للغاية. وقد خلق النزاع الدائر عقبات أمام حماية المدنيين الأبرياء وأعاق وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها. ولقي العديد من المدنيين حتفهم في دارفور إما بسبب أعمال العنف أو الأمراض الناجمة عن النزاع، أو المجاعة أو الجفاف. وتعرضت آلاف القرى للدمار وفقدت فئات لا تعد ولا تحصى من السكان سبل معيشتها. وانتشر العنف الجنسي ضد النساء والفتيات على نطاق واسع.

٣٠- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "الحكومة السودانية تقوم بعمليات تهجير قسري للسكان وحرقتهم في ولاية النيل الأزرق؛ احتجاز في الحبس الانفرادي للمدنيين الذين تفترض السلطات انتماءهم للمتمردين"، ١٧ يونيو ٢٠١٥/

<<http://www.acjps.org/sudan-forcibly-displaces-and-sets-villages-on-fire-in-blue-nile-civilians-presumed-to-be-affiliated-with-rebels-detained-incommunicado/>>

٣١- هيومن رايتس ووتش، "تقارير: حرب السودان على النساء والفتيات"، 12 أكتوبر 2015،

<<https://www.hrw.org/news/2015/10/12/dispatches-sudans-war-women-and-girls>>

٣٢- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "ملف عمليات المفوضية في البلدان - السودان"،

<<http://www.unhcr.org/pages/49e483b76.html>>

ولم تحرز الحكومة أي تقدم ملموس في محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور منذ عام ٢٠٠٣، وعن قتل ما يربو على ١٧٠ متظاهراً في سبتمبر ٢٠١٣، أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة^{٣٣}.

وأعلن الرئيس البشير في ٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٤ استئناف "عملية صيف الحسم"، وذلك بهدف القضاء على الحركات المسلحة التي لم تستجب لدعوة الحكومة للحوار. ونشب في أعقاب الإعلان قتال مكثف بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان / فصيل عبد الواحد في شرق جبل مرة ومع حركة تحرير السودان/ مني مناوي بالقرب من الطويلة في شمال دارفور^{٣٤}.

وأطلقت حملتان وحشيتان لمكافحة التمرد في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، بقيادة قوات الدعم السريع التي أنشئت في منتصف عام ٢٠١٣، وهي قوات حكومية تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني تتألف إلى حد كبير من ميليشيات قبلية سابقة. وقامت قوات الدعم السريع بمهاجمة القرى مراراً وتكراراً، حيث أحرقت المنازل ونهبتها، واعتمدت بالضرب على سكان تلك القرى واغتصبت نساءها وفتياتها، بل وأعدمت القرويين. وتلقت تلك القوات دعماً جوباً وأرضياً من القوات المسلحة السودانية ومن فصائل أخرى مدعومة من الحكومة، شملت مجموعة متنوعة من الميليشيات المعروفة باسم جنجويد^{٣٥}.

وتحفظت المنظمات الإنسانية من وضع أكثر من ١٠٤.٠٠٠ نازح جدد في عام ٢٠١٥، وتلقت تقارير غير مؤكدة عن ٦٩.٠٠٠ شخص آخرين معظمهم في مناطق يصعب الوصول إليها في جبل مرة وحوله. وقد عاد حوالي ٥٠.٠٠٠ نازح إلى مواطنهم الأصلية منذ بداية

٣٣- هيومن رايتس ووتش، تقديم تقرير الاستعراض الدوري الشامل، سبتمبر ٢٠١٥، <https://www.hrw.org/news/2015/09/21/universal-periodic-review-submission-sudan>

٣٤- "تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" ٢٦ فبراير ٢٠١٥، S/2015/141

http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_141.pdf

٣٥- هيومن رايتس ووتش، "رجال بلا رحمة: قوات الدعم السريع السودانية تهاجم المدنيين في دارفور"، ٩ سبتمبر ٢٠١٥،

<https://www.hrw.org/node/280756/>

العام، ولكن مازال عدد إجمالي يفوق ٢.٦ مليون شخص في عداد النازحين في دارفور^{٣٦}. وقامت قوات الجيش السوداني باغتصاب أكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة في هجوم منظم على بلدة تابت في شمال دارفور في شهر أكتوبر عام ٢٠١٤^{٣٧}.

ويتسم الوضع كذلك بزيادة "مثيرة للقلق العميق"^{٣٨} في الهجمات العنيفة التي شنها مهاجمون مسلحون ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وضد العاملين في المجال الإنساني. ففي يوم ٢٤ مايو قتل مسلحون مجهولون كانوا على متن دراجة بخارية موظفاً محلياً يعمل في بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بالقرب من قاعدة البعثة في زالنجي بوسط دارفور. ولم يتحدد الدافع وراء هذا الهجوم.

جنوب كردفان والنيل الأزرق:

استمر على مدار العام القتال الذي بدأ في يونيو وسبتمبر من عام ٢٠١١ بين القوات التابعة للحكومة السودانية والمعارضة المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال. وتواصلت حملة الأربع سنوات من الهجمات البرية والجوية العشوائية التي شنتها الحكومة السودانية، حيث استهدفت المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في جبال النوبة في جنوب كردفان والنيل الأزرق^{٣٩}.

٣٦- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" ٢٦ فبراير ٢٠١٥، S/2015/141

http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF99B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_141.pdf

٣٧- هيومن رايتس ووتش، "حرب السودان على النساء والفتيات"، (انظر الحاشية ٣٩).

٣٨- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الاجتماع رقم 7460، SC/11924، 10 يونيو ٢٠١٥، <http://www.un.org/press/en/2015/sc11924.doc.htm>

٣٩- خطاب إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول بصفة مراقب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تدهور خطير في حقوق الإنسان والوضع الإنساني في السودان"، ٣ سبتمبر ٢٠١٥،

<https://www.defenddefenders.org/2015/09/un-human-rights-council-gravely-deteriorating-human-rights-and-humanitarian-situation-in-sudan/>

وكثفت الحكومة السودانية "حملة الحسم" الرامية إلى القضاء على متمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال بشكل ملحوظ خلال شهر مايو عام ٢٠١٥، حيث سعت الحكومة لإحراز مكاسب قبل حلول موسم الأمطار القادم^{٤٠}. وتسبب القتال في نزوح ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ شخص من المنطقتين خلال هذا الشهر^{٤١}. وتكبد العديد من النازحين خسائر فادحة من فقدان معظم السلع والمخزونات الغذائية التي كانوا يحتفظون بها في منازلهم وتعرضت للنهب والحرق على يد الفصائل الموالية للحكومة - قوات الدعم السريع وقوات الدفاع الشعبي بصفة خاصة.

وأجبرت الحكومة حوالي ١٢.٠٠٠ شخص في ولاية النيل الأزرق على الانتقال إلى مشارف العاصمة الدمازين. ويعيش النازحون الجدد في الوقت الراهن في ظل ظروف إنسانية حرجة للغاية، بعد أن فقدوا مخزونهم من المواد الغذائية وممتلكاتهم بما فيها البذور، ولن يتمكنون كذلك من زراعة الأرض في موسم الأمطار الذي أوشك على الحلول. ومن المتوقع أن ينتقل كثير من النازحين الجدد من جنوب كردفان إلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان. ولن تتمكن المنظمات الدولية ولا وحدة التنسيق من تقييم وضع النازحين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة نظراً للحظر الذي فرضته الجهات الحكومية على الوصول إلى تلك المناطق^{٤٢}.

وقامت القوات المسلحة السودانية بحرق ثلاث قرى بولاية النيل الأزرق تقطنها غالبية من جماعة الانقسنا العرقية. كما أصدرت القوات المسلحة تعليمات لسكان أربع قرى بمغادرة ديارهم وهددتهم بأنها ستعتبر من يرفضون المغادرة أعضاء في الحركة الشعبية - قطاع الشمال^{٤٣}.

٤٠- الائتلاف السوداني، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان - مايو ٢٠١٥"،

http://www.sudanconsortium.org/darfur_consortium_actions/reports/2015/SK-BNUpdateMay15FINAL.pdf

٤١- وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان"، مايو ٢٠١٥،

<<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SKBN-CU-Humanitarian-Update-May-2015.pdf>>

٤٢- المرجع نفسه.

٤٣- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، السودان يجبر سكان قرى في النيل الأزرق على النزوح ويضرم فيها النيران.

واستمر القصف الجوي العشوائي الموجّه في إثارة الخوف والتوتر بين صفوف السكان المدنيين. ففي الفترة من يناير وحتى أبريل ٢٠١٥، أسقطت القوات الجوية السودانية ٣٧٤ قنبلة على ٦٠ موقعاً في جميع أنحاء جنوب كردفان^{٤٤}. وفي مارس ٢٠١٥، ألقيت ٢١ قنبلة على مناطق مختلفة من ولاية النيل الأزرق، حيث انفجرت قنبلتان منها على ارتفاع، ما يُعتبر دليلاً على استخدام قنابل عنقودية^{٤٥}. وألقي ما يقدر بنحو ١٨٠ قنبلة، من بينها أربع قنابل عنقودية وحوالي ٣٠٠ قذيفة على مواقع مدنية في جنوب كردفان والنيل الأزرق في شهر مايو ٢٠١٥، ما أدى إلى وفاة خمسة أشخاص وإصابة تسعة عشر آخرين^{٤٦}.

وحسبما ورد من تقارير، لقي عدد لا يقل عن ١٠٠ مدني حتفهم، من بينهم ٢٦ طفلاً، خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من جراء القصف الجوي أو عقب انفجار ذخائر غير متفجرة ومتفجرات أخرى من مخلفات الحرب في جنوب كردفان^{٤٧}.

وكان تكثيف القصف الجوي على المواقع المدنية في شهري مايو ويونيو استراتيجية ثابتة للقوات المسلحة السودانية كل عام منذ بداية الحرب الأهلية، من أجل تعطيل أنشطة الزراعة والفلحة، مع ما لذلك من تأثير سلبي واضح على السكان المتضررين من جراء الحرب في المنطقتين المذكورتين^{٤٨}.

٤٤- منظمة العفو الدولية، "ما من أحد يعبأ بنا؟ أربع سنوات من الهجمات بلا هوادة على ولاية جنوب كردفان السودانية"، ٤ أغسطس ٢٠١٥،

<https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=afr54%2f2162%2f2015&language=ar>

٤٥- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، السودان يجبر سكان قري في النيل الأزرق على النزوح ويضرم فيها النيران.

٤٦- وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان"، (انظر الحاشية ٤٩).

٤٧- هيومن رايتس ووتش، "السودان: ازدياد أعداد الأطفال القتلى والمصابين تحت وطأة القصف"، ٦ مايو ٢٠١٥،

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/06/269867>

٤٨- وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق، "أحدث المستجدات بشأن حقوق الإنسان"، (انظر الحاشية ٤٩).

التعذيب وسوء المعاملة:

ينتشر استخدام التعذيب في جميع أنحاء السودان^{٤٩}. وتستخدم السلطات السودانية التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لتخويف المعارضين وإسكات المعارضة. ويُعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون السياسيون والاجتماعيون الآخرون والنازحون داخل البلاد والطلاب أكثر الفئات عرضة للتعذيب وسوء المعاملة بشكل خاص.

ويمتلك جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحيات تمكنه من اعتقال واحتجاز الأفراد لمدة قد تصل إلى أربعة أشهر ونصف دون رقابة قضائية. ويُحتجز المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان في أغلب الأحيان في زنازين جهاز الأمن والمخابرات التي تقع خارج نطاق اختصاص قوانين ولوائح السجون، حيث يُسامون أيضاً صنوفاً من سوء المعاملة والتعذيب.

وتتضمن أساليب التعذيب الضرب بخراطيم المياه وأعقاب البنادق والقضبان المعدنية والعصي وتكبير اللكمات، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والتعرض لأشعة الشمس المتوهجة والقيظ الشديد والبرودة الشديدة، والحرمان من النوم، وعصب العينين، والتهديد بقتل المعتقلين وعائلاتهم، والتهديد بممارسة العنف الجنسي ورؤية زملائهم المعتقلين أثناء تعذيبهم وضربهم، فضلاً عن الإهانات اللفظية والعنصرية. ويُحتجز المعتقلون في مرافق غير ملائمة لا توجد بها كهرباء أو أسرة أو تهوية كافية. وقد أُجبر بعض المحتجزين على البوح بعنوان يريدونهم الإلكتروني وبالإفصاح عن كلمات المرور الخاصة بهم إلى فيسبوك وسكايب^{٥٠}.

ويواصل السودان تنفيذ عدد من العقوبات الجسدية المهينة رغم حظرها بموجب الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وهي تشمل الرجم وبتن الأطراف، والبتن من خلاف والجلد. وتصدر

٤٩- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "في اليوم الدولي لدعم ضحايا التعذيب، يجب إنهاء التعذيب وإلغاء التشريعات التي تمكن من ممارستها"، ٢٦ يونيو ٢٠١٥،

<<http://www.acjps.org/sudan-on-the-international-day-in-support-of-torture-survivors-end-torture-and-repeal-enabling-legislation/>>

٥٠- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام والفيديالية الدولية لحقوق الإنسان، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان في السودان مقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل للسودان عام ٢٠١٦"، سبتمبر ٢٠١٥،

<https://www.fidh.org/en/region/Africa/sudan/submission-to-the-universal-periodic-review-of-sudan-2016>

المحاكم السودانية أحكاماً بالجلد للمعاوية على تُهم من قبيل الزنا والاتهام الجائر بالزنا ومعاورة الخمر، وعلى ١٨ جريمة أخرى منصوص عليها في القانون الجنائي لسنة ١٩٩١.

الحريات الدينية:

تزايدت القيود المفروضة على الحريات الدينية، حيث استهْدف أعضاء من الكنائس المسيحية في السودان بشكل خاص. وتعرضت الكنيسة الإنجيلية في الخرطوم بحري يوم ٢ ديسمبر ٢٠١٤ لاعتحام قوات الشرطة من أجل تفريق اعتصام بشأن فضيحة فساد. وقام أفراد الشرطة بالاعتداء بالضرب على عدد من المتظاهرين السلميين مستخدمي خراطيم المياه والعصي واعتقلوا ٣٨ عضواً من أعضاء الكنيسة. وفي وقت لاحق من شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ وشهر يناير ٢٠١٥، ألقت الشرطة القبض على قسيسين من جنوب السودان واحتجزتهما لمدة سبعة أشهر، منها أكثر من شهرين بمعزل عن العالم الخارجي، ووجهت لهما العديد من التهم بارتكاب جرائم خطيرة يُعاقب عليها بالإعدام والجلد في حالة الإدانة. وقد أُلقي القبض عليهما بعد إدلائهما بتصريحات علنية انتقدا فيها فضيحة فساد في كنيسة الخرطوم بحري ومعاملة المسيحيين في السودان^{٥١}.

حقوق المرأة:

لا يزال التفسير والتنفيذ التمييزيان لأحكام بعض القوانين، ومنها القانون الجنائي وقانون النظام العام وقانون الأحوال الشخصية، مسألة مثيرة للقلق. وكثيراً ما تُعتقل النساء والفتيات وتعرضن للجلد إذا ارتكبن أفعالاً تعتبرها السلطات "فاضحة" أو "مخلّة بالأداب العامة" بموجب

٥١- المركز الأفريقي للعدالة والسلام، "قسان من جنوب السودان يواجهان عقوبة الإعدام بسبب الإعلان عن معارضتهما لفضيحة فساد في كنيسة الخرطوم بحري"،

<http://www.acjps.org/ar/%D9%82%D8%B3%D9%91%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84/>

المادة ١٥٢ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ المعنونة "الأفعال الفاضحة والمخلّة بالآداب العامة"^{٥٢}.

وسمح السودان لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بزيارة البلاد في مايو عام ٢٠١٥. وقد أشارت^{٥٣} المقررة الخاصة إلى أن عدداً كبيراً من السيدات والفتيات يعشن في سياقات من عدم المساواة العميقة والتخلف والفقر والنزاع. ويتفاقم الوضع بسبب العنف في المجالين العام والخاص، المرتكب على أيدي الجهات الحكومية أو غير الحكومية على حد سواء.

ويُعتبر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، شاملاً الاغتصاب والتحرش الجنسي والإذلال في سياق النزاعات، ظاهرة مثيرة للقلق على نحو متزايد، حيث تتعرض النساء والفتيات، لا سيما من طالبات اللجوء واللاجئات، لخطر الاتجار بهن سواء أثناء العبور أو في بلد المقصد. وتجعل حالة انعدام الأمن السائدة في معظم مخيمات النازحين النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الذي ترتكبه إما عناصر إجرامية أو جماعات متمردة أو عملاء للسلطة.

ويشمل الاستهداف العنصري للطالبات من دارفور إذلالاً معيناً مرتبطاً بهويتهم العرقية المتصورة، ويتضمن قص شعر الفتيات والتشكيك في هويتهم "العربية". وقد تم توثيق كافة تلك الممارسات خلال الزيارة. وحثت المقررة الخاصة في نهاية الزيارة التي قامت بها إلى البلاد حكومة السودان على "تشكيل لجنة تحقيق مكونة من شخصيات وطنية ودولية، للنظر في التقارير التي تتضمن مزاعم عن حالات اغتصاب جماعي في مناطق مختلفة، ومنها المزاعم التي أثّرت مؤخراً حول قرية تابت".

٥٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٣"،

<http://www.cihrs.org/?p=6590&lang=en>

٥٣- المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة تنهي زيارتها للسودان وتدعو إلى مزيد من الحوار المفتوح والبناء بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ٢٤ مايو ٢٠١٥،

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16009&LangID=E#sthash.EyOcZ0KA.dpuf>

